مؤتمر القوى الوطنية الديموقراطية والعلمانية
بيان
بعد ان لوحت بواكير فشل اللجنة الدستورية بجنيف نؤكد على النقاط التالية:
منذ 2011 اكدنا على ان لا خلافَ على حصريّةِ الجيش و استخدامِه السلاحِ للدّفاعِ عن الوطن والقضاء على الارهاب وكنّا منذ البدايةِ ندعو القيادةَ العامة للجيش والقواتِ المسلّحة إلى إحياء الجيش الشعبي ليكونَ (رديفاً للجيشِ الوطنيّ وتحتَ إمرته وأثبتت الأحداثُ اللّاحقة صوابيّةَ دعوتنا تلك.
واعتبرنا دوما ان تركيا المعتدية المحتلة رأس حربة الارهاب فبدونها مع حدودنا معها ماكان الارهاب الدولي ليستطيع ان ينال منا
كما اكدنا دوما على ضرورة عقد مؤتمرا وطنيا جامعا بدمشق من أجل سوريا ديموقراطية موحّدة مستقلّة وعلمانيّة تسودها المواطنة المتساوية وحقوق الانسان واللامركزية الادارية وفصل السلطات يلمُّ شملَ المعارضة الوطنيّة والموالاة والسلطة على برنامج : الدفاعُ عن الدولة والشعب والمجتمع و الوطن عبرَ الضغط لتوفيرِ عناصرِ انتصارِ الجيْش الوطنيّ وحلفائهِ بمعركته ضد الارهاب والانعزالية المستجدة وتحصينِ صمودِ الشعب بالضغطِ على الحكومةِ للبدء بانتهاج سياسات تقطعُ مع النهج الاقتصادي السابق المدمّر والحيْلولةِ دونَ عودةِ انخراطِ الخونة والعملاء ممّن عملوا كمرتزقة لدى دول العدوانِ على بلادنا في حكومةٍ محاصصةٍ طائفيّةكما نرى ونسمع من شائعات تسوقها تركيا والخليج والناتو
وضرورة ان يعاود السيد الرئيس استلام المبادرة السياسية بحسب ما طرحه بخطابه في -12-12-2012 وخطته للحروج الامن من الازمة وذلك بعد انتصارات الجيش وعبر تنفيذ القرا ر الاممي 2254 بحسب مصلحة الدولة السورية و حتى لا ينفذونه على مزاجهم والدعوة لمؤتمر وطني عام عبر قرار سيادي بتشكيل هيئة عليا للحوار الوطني مستقلة ولكن بمرسوم منه وتحت رعايته مع حركة تصحيحية بالحزب والجبهة و سوا معا الى حكومة وحدة وطنية تشاركية برئاسته ولجنة دستورية بالداخل لاصلاح الدستور المعمول به وتعديله لان ما يحاك اسوأ
دمشق -29-11-2019
المنسق والمتحدث الرسمي